`Distribution: Restricted EB 2002/76/INF.8 12 September 2002
Original: English Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة السادسة والسبعون

روما، 4-5 سبتمبر/أيلول 2002

مسودة

موجز المشروعات والبرامج والمنح المقترحة التي بحثها المجلس التنفيذي

أولا – المشروعات/البرامج المقترحة

1 - أقر المجلس التنفيذي اقتراحات المشروعات/البرامج التالية في دورته السادسة والسبعين:

أفريقيا الأولى

غانا: مساندة المشروعات الفردية الصغيرة في الريف- المرحلة الثانية
EB 2002/76/R.12 + Add.1 + Sup.1 (now EB 2002/76/R.12/Rev.1)

2- أقر المجلس التنفيذي قرضا قيمته 8.50 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة لهذا المشروع. وأثنى المجلس على تصميم المشروع إذ أنه استوعب الدروس المستفادة من المرحلة السابقة، لاسيما فيما يتعلق بتطوير الصلات التسويقية وتقديم الخدمات المالية. وطلب المجلس توضيحا بشأن الجوانب ذات الصلة بإدارة الموارد البشرية وتكرار النماذج التي تم تطويرها في الجزء الأوسط من غانا بحيث تطبق أيضا في الجزء الشمالي منها. وأعرب المجلس كذلك عن بعض القلق تجاه المخاطر الكامنة في التوسع المفرط لمنطقة المشروع وتقييد حصول المستفيدين من المشروع على رأس المال العامل. وطلب المجلس مزيدا من التفاصيل عن مشاركة جهات مانحة أخرى في تصميم المشروع. وأحيط المجلس علما بأنه سيجري تعيين موظفي وحدة تنسيق وإدارة المشروع على أساس تنافسي ووفقا لترتيبات تعاقدية تقوم على أساس مستوى الأداء. وتأكد للمجلس أنه لن يكون هناك حد أقصى فيما يتعلق بموظفي الخدمة المدنية في المشروع. وأحيط المجلس علما أيضا بأن نماذج تنمية المشروعات الفردية الصغيرة التي نفذت في المرحلة الأولى لن تكرر بصورة آلية في المرحلة الثانية، وإنما ستبذل جهود محددة في المناطق الشمالية للتواؤم مع الظروف السائدة، بما في ذلك ارتفاع مستوى الدعم المقدم لبناء قدرات الرابطات المهنية المحلية عند الضرورة. وأحيط المجلس علما أيضا

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتفيد النسخ الإضافية.

بأنه سيتم الالتزام بالحذر الشديد في توسيع منطقة المشروع (وهو من الدروس المستفادة من المرحلة الأولى). وستبرم الأقسام التي اختيرت على أساس معايير الفقر فيها، اتفاقا مدته أربع سنوات مع المشروع تحدد فيه المساهمات التي تقدمها الجمعية العامة في كل قسم من هذه الأقسام والاستراتيجية التي تطبق بعد انتهاء المشروع وتوقف الدعم المقدم له لمدة أربع سنوات. وفيما يتعلق بالحصول على الخدمات المالية سيواصل الصندوق دعمه طويل الأجل للمؤسسات المالية الريفية في غانا في إطار المشروع الوطني للخدمات المالية الريفية الذي يشترك في تمويله البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي. وسيمكن هذا الدعم المؤسسات المالية الريفية من تقديم الخدمات المالية على أساس مستدام بالتشجيع على الادخار وتعبئة مواردها الخاصة. وستكمل المرحلة الثانية من مشروع مساندة المشروعات الفردية الصغيرة في الريف هذه الجهود بتوفير موارد مالية محدودة لزيادة حصول المستفيدين من المشروع على الائتمانات. وأخيرا أحيط المجلس علما بأن تصميم المشروع تضمن مشاركة كثيفة من جانب الجهات المانحة فيه. وقد بدأت هذه العملية في نوفمبر/تشرين الثاني 2000 بعقد مؤتمر مائدة مستديرة عن تطوير المشروعات الفردية الصغيرة من أجل المشاركة في الاستفادة من دروس المرحلة الأولى. واستمر هذا العمل في إطار الفريق العامل المشترك بين الصندوق والحكومة والمعني بتطوير المشروعات الفردية الصغيرة والذي تألف، بالإضافة إلى أصحاب الشأن المحليين الرئيسيين، من الجهات المانحة الرئيسية الثنائية والمتعددة الأطراف في غانا. وأشترك الفريق العامل هذا بصورة وثيقة في تصميم المشروع على مدى دورته الكاملة، أي من تقييم المرحلة الأولى حتى عمليات الاستهلال والصياغة والتقدير. ومن المستهدف المضي في تقديم الدعم في المرحلة الثانية للفريق العامل بهدف تشجيع الحوار الخاص بالسياسات وتدعيم الشراكة والتعلم في مجال تطوير المشروعات الفردية الصغيرة.

غينيا: مشروع التنمية الزراعية المستدامة في منطقة الغابات
EB 2002/76/R.13 + Add.1 + Sup.1 (now EB 2002/76/R.13/Rev.1)

3- وافق المجلس على تقديم قرض لهذا المشروع بما قيمته 9.4 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة. وأثار المجلس مسألة المخاطر التي يتعرض لها تنفيذ المشروع والمتعلقة بحالة الأمن في منطقة الغابات. وأكد أيضا على الحاجة إلى الاستيعاب الكامل للدروس المستفادة من المشروع السابق، أي مشروع النهوض بأصحاب الحيازات الصغيرة في منطقة الغابات، عند تنفيذ المشروع الحالي. وأحيط المجلس علما بأن حالة الأمن في المنطقة تحسنت واستؤنفت الأنشطة العامة بالكامل فيها. كما أشير إلى أن هذا المشروع سيستفيد من دروس المشروع الأول.

موريتانيا: مشروع تحسين الزراعة في الأراضي التي تنحسر عنها الفيضانات في المقامة – المرحلة الثانية
EB 2002/76/R.14 + Add.1 + Sup.1 (now EB 2002/76/R.14/Rev.1)

4- وافق المجلس التنفيذي بالإجماع على تقديم قرض قيمته 7.6 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة لهذا المشروع. وبناء على طلب المدير التنفيذي الممثل للولايات المتحدة الأمريكية قدمت توضيحات للمجلس بشأن دور وزارة التنمية الريفية والبيئة في تنفيذ المشروع. وذكر أن الوزارة ستتولى أساسا عمليات الإشراف وستفوض المسؤولية عن التنفيذ الميداني إلى وحدة تنسيق وإدارة المشروع وفقا لترتيبات تعاقدية محددة المدة ومستوى الأداء. وسيعهد بالمسؤولية عن تنفيذ الأنشطة إلى منظمات المستفيدين ومقدمي الخدمات من القطاعين العام والخاص.

أفريقيا الثانية

أوغندا: برنامج الخدمات المالية الريفية
EB 2002/76/R.15 + Add.1 + Sup.1 (now EB 2002/76/R.15/Rev.1)

5- وافق المجلس التنفيذي بالإجماع على تقديم قرض قيمته 13.9 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة لتمويل برنامج الخدمات المالية الريفية في أوغندا والذي تبلغ مدته سبع سنوات. وأثنى المجلس على الاتجاه العام لأهداف البرنامج وأعرب عن رضاه عن عملية التشاور التي دارت في جميع أرجاء البلاد أثناء إعداد البرنامج. ووافق أعضاء المجلس على النهج الخاصة بتركيز الاهتمام أساسا على التنمية المؤسسية كأساس تقوم عليه زيادة الخدمات المالية وتوسيع نطاقها ليشمل، بصورة خاصة، المناطق الريفية والمجتمعات المحلية المحرومة من هذه الخدمات. ولاحظ المجلس بارتياح أن تصميم البرنامج وتنفيذ أنشطته يتفقان وإطار السياسات والخطوط التوجيهية الذي وضعته الحكومة من أجل قطاع المشروعات الفردية الصغيرة، وخاصة خطة العمل لاستئصال الفقر وخطة تحديث الزراعة وتوسيع نطاق تمويل المشروعات الصغيرة وإطار بناء القدرات. غير أنه عند إقرار القرض، وتسليما بالسرعة التي يتسم بها تطور قطاع المشروعات الفردية الصغيرة في أوغندا، كرر المجلس الإعراب عن الحاجة إلى التأكد من التنسيق الفعال بين تنفيذ أنشطة البرنامج، لاسيما في ضوء القرار الخاص بالتعاقد على تنفيذ معظم العناصر الفرعية مع الهيئات/الوكالات القائمة. وفي هذا الصدد شدد المجلس على الحاجة إلى التأكد من أن اختيار شركاء التنفيذ يتم على أساس مستوى الأداء وحده.

آسيا والمحيط الهادي

منغوليا: برنامج تخفيف وطأة الفقر الريفي
EB 2002/76/R.17 + Add.1 + Sup.1 (now EB 2002/76/R.17/Rev.1)

6- في معرض موافقة المجلس على تقديم قرض قيمته 11.2 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة لهذا البرنامج أعرب المجلس عن بعض القلق تجاه إمكانات وزارة الأغذية والزراعة باعتبارها الوكالة المنفذة للبرنامج وقلة التركيز على التنمية الريفية في وثيقة استراتيجية الحد من الفقر وتم توضيح هذه النقطة بأن وزارة الأغذية والزراعة ستتولى العمل كمنسق وميسر للإجراءات بينما ستسند المسؤولية على التنفيذ الفعلي إلى هيئات الحكم المحلي وسلطات الأقسام والأقسام الفرعية. كما أشير إلى أن المستفيدين من البرنامج سيكونون هم المعنيين الرئيسيين بتنفيذ عدد من المشروعات من خلال صلاتهم بلجان إدارة المراعي والرصد. وذكر أيضا أن مدخلات كبيرة أدخلت في استراتيجية الحد من الفقر من خلال دعم تنظيم حلقات العمل من أجل أصحاب الشأن على المستوى الإقليمي ومن خلال تقديم المشورة التقنية بواسطة الشخص المرجعي المسؤول على الصعيد الوطني. وتم التأكيد على أهمية التنمية الريفية في إطار هذه العملية ومن المتوقع التشديد على أهميتها في التقرير النهائي.

الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

جمهورية مولدوفا: مذكرة رئيس الصندوق: توسيع منطقة مشروع التمويل الريفي وتطوير المشاريع الصغيرة
EB 2002/76/R.18

7- وافق المجلس التنفيذي على اقتراح بتوسيع منطقة المشروع.

تونس: برنامج التنمية الزراعية الرعوية وتشجيع المبادرات المحلية في الجنوب الشرقي
EB 2002/76/R.19 + Add.1 + Sup.1 (now EB 2002/76/R.19/Rev.1)

8- وافق المجلس التنفيذي على تقديم قرض قيمته 14.1 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة لهذا البرنامج. ولاحظ المجلس أن البرنامج جاء في حينه وأنه موجه لأهدافه بشكل جيد من حيث تحسين الأحوال المعيشية لفقراء الريف ومن حيث اختيار المنطقة الجغرافية (المتأثرة بالجفاف). ويمثل البرنامج تحديا طموحا إذ أنه يطلق العنان للتنمية المستدامة والقائمة على المشاركة في ظل ظروف شديدة الصعوبة. وأكد المجلس على الحاجة إلى إيلاء اهتمام كاف أثناء التنفيذ للمعدمين والشباب والنساء. وردا على سؤال بشأن حجم عنصر مساندة إدارة البرنامج تم التأكيد على أن هذا العنصر صمم بعد إجراء تقدير شامل للإمكانات المؤسسية القائمة لدى الوكالات الإنمائية المعنية. وأعرب المجلس عن تقديره للحاجة إلى رفع مستوى هذه الإمكانات إلى المستوى المطلوب لتنفيذ برنامج بهذا الحجم.

اليمن: مشروع التنمية الريفية القائمة على المشاركة في نمار
EB 2002/76/R.20

9- وافق المجلس التنفيذي على تقديم قرض قيمته 10.9 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة لتمويل هذا المشروع. وأثار المجلس عددا من القضايا بشأن تسويق المحاصيل سريعة التلف (البطاطس والطماطم) وهيكل عنصر التنمية المجتمعية والحاجة إلى إدماج مكتب إدارة المشروع في الهيكل الإداري الحكومي القائم في إطار العمل على بناء القدرات. وذكر أنه في حين أن مسالة التسويق هي مسألة هيكلية أساسا، ترتبط بنقص طرق الوصل لاسيما في المناطق الجبلية النائية، فإن المشروع سيدعم عمليات التسويق بإنشاء مجموعات التسويق وبناء القدرات وتقديم الائتمانات ونقل الدراية الفنية المتعلقة بحفظ المنتجات الزراعية وتحويلها. ويتألف عنصر التنمية المجتمعية من مشروعات قائمة على أساس طلب المستهدفين ويتم اختيارها وفقا لمعايير واضحة وشفافة. وسوف تعطى الأولوية للأنشطة الأقل تكلفة للمستفيدين مع توافر الالتزام والمشاركة الفعالة من جانبهم فيها. وسينفذ عنصر التنمية المجتمعية بدعم منظمة دولية غير حكومية. وفيما يتعلق بمكتب إدارة المشروع وافق الصندوق على أن يكون المكتب جزءا من الإدارة الحكومية بشرط توافر الظروف المناسبة وكفاية المكافآت الحكومية المقدمة لموظفي الخدمة المدنية. ومن المتوقع إبرام اتفاق بشأن مكان مكتب إدارة المشروع مع حكومة هولندا لضمان مشاركتها في تمويل المشروع.

ثانيا – المنح المقترحة

10- لدى موافقة المجلس على المنح المقترحة المعروضة عليه أعرب المدراء الممثلون للدنمارك واليابان وإندونيسيا وهولندا والولايات المتحدة عن تأييدهم الصريح للتصميم المبتكر لبرامج البحوث المعروضة على المجلس. وأثنى المدير الممثل لهولندا على برامج الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية على ما سيتم تطويره من

شراكات وتدعيم نظم البحوث الزراعية الوطنية في البلدان النامية مع تضمينها عنصرا لبناء القدرات كجزء من برنامج البحوث التشاركية. وطلبت المديرة التنفيذية الممثلة للدنمارك توضيحا بشأن ما إذا كانت موارد المنح المقدمة من الصندوق للبحوث من خلال الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية تشمل مساعدات الميزانيات الأساسية، وهو جانب تؤيده كل التأييد. وردا على ذلك ذكر أن الدعم المقدم من الصندوق من خلال نظام الجماعة هو دعم مقدم لمشروعات بحوث المواءمة الموجهة للفقراء على وجه التحديد بمشاركة نظم البحوث الزراعية الوطنية ولا تدعم الميزانيات الأساسية للبحوث الدولية في حد ذاتها. غير أن الصندوق يقوم بدور مهم على مستوى سياسات الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية في توجيه النظام نحو تخصيص المزيد من الموارد من أجل تطوير التكنولوجيا الموائمة للفقراء. فضلا عن ذلك فإن مواجهة مشكلة عجز الميزانية الأساسية في نظام الجماعة دفع الصندوق، بصفته عضوا في لجنتها المالية، إلى تشجيع جميع الجهات المانحة على سداد جميع النفقات العامة للبرامج التي تمولها الجماعة.

11- وافق المجلس التنفيذي في دورته السادسة والسبعين على المنح المقترحة التالية:

منحة مساعدة تقنية من أجل البحوث الزراعية وأنشطة التدريب التي يجريها مركز دولي تسانده الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية
EB 2002/76/R.21

المركز الدولي للزراعة الاستوائية: برامج التنمية الزراعية المتكاملة في المرتفعات بتطبيق النهج التشاركية في الصين ولاو وفيتنام

12- وافق المجلس التنفيذي على تقديم منحة قيمتها 1.45 مليون دولار أمريكي.

المعهد الدولي للبحوث الحيوانية: برنامج صحة الحيوانات المجترة الصغيرة – تحسين الأحوال المعيشية وفرص التسويق للمزارعين الفقراء في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

13- وافق المجلس التنفيذي على تقديم منحة قيمتها 1.1 مليون دولار أمريكي.

منحة مساعدة تقنية للائتلاف الشعبي لاستئصال الجوع والفقر من أجل مساندة خدماته وأنشطته وبرامجه العالمية
EB 2002/76/R.22

14- وافق المجلس على تقديم منحة قيمتها 000 600 دولار أمريكي. وستدعم هذه المنحة التنفيذ الرسمي للمجلس التنفيذي للائتلاف وهيكل رئاسته وتنشيط وتفعيل إدارة المرحلة الثانية من شبكة المعرفة، وإدارة مشروعات مرفق تعزيز المجتمع المحلي وما ينطوي عليه ذلك من علاقات قطرية، والمعاونة في تنفيذ الإطار المشترك للحصول على الأراضي، وتعزيز الاتصالات لنشر المعرفة والدروس المستفادة ونشر أخبار الشبكة على شركاء الائتلاف.

منحة من أجل مشروع الإغاثة والتنمية في غزة والضفة الغربية
EB 2002/76/R.23

15- رحب المجلس التنفيذي بمشروع الإغاثة والتنمية ووافق على تقديم منحة له قيمتها 3.0 ملايين دولار أمريكي. وفي معرض ذلك، أثار المجلس قضايا تتعلق باشتراك السلطة الفلسطينية في اللجنة التوجيهية ومشاركة لجنة الإغاثة الزراعية الفلسطينية في الجوانب التقنية والمؤسسية للمشروع. وطلب المجلس من الصندوق الحفاظ على التعاون الوثيق والتنسيق مع الجهات المانحة الأخرى المشتركة في مساعدة الشعب الفلسطيني. كما طلب إنشاء عدد إضافي من مراكز العمل النسائية في أجزاء أخرى من الضفة الغربية، لاسيما في شمال الضفة وجنوبها لتيسير حصول النساء على الخدمات التي يحتجن إليها بشدة.